دور النخب العسكرية في الحياة السياسية العربية: الجزائر أنموذجا

الأستاذ: زردومي علاء الدين
أستاذ مساعد " أ " كلية الحقوق و العلوم السياسية
جامعة مولود معمري- تيزي وزو

الملخص:

تهدف هذه الورقة لمعالجة واحد من أعقد المواضيع في عملية صناعة القرار على مستوى النظم السياسية والمتمثل أساسا في الدور الذي تتبوؤه النخب العسكرية في العملية السياسية في الجزائر، حيث تثار إشكالية العلاقة بين السياسي والعسكري وانعكاس تدخل هذا الأخير على مسار العملية السياسية ومضمون القرارات الاستراتيجية وشكل النظام السياسي القائم.

Summary :

This paper aims to address one of the most complex topics in the process of decision-making on political systems level ; basis on the role of military elites in the political process in Algeria, where it found the problem of the relationship between the political and the military and the reflection of this latest intervention on the political process and the content of the strategic decisions and shape of the system political status.

مقدمة:

يعد الخوض في الحديث عن (النخب العسكرية- Military Elites) وعلاقتها بالحياة السياسية من المواضيع التي تثير الجدل ذلك لكونها تتعرض إلى مؤسسة من أهم المؤسسات السيادية في أي دولة ألا وهي (المؤسسة العسكرية- Military Institution)، ورغم كون هذا الموضوع من المواضيع الشائكة إلا أننا سوف نحاول في دراستنا هذه فهم دور المؤسسة العسكرية والنخب المكونة لها في الحياة السياسية إنطلاقا من كونها في العديد من الأنظمة السياسية المؤسسة المفتاحية و الدينامو لفهم التفاعلات في المنتظم السياسي ككل.

وباعتبار الجزائر كغيرها من دول العالم والدول النامية وخاصة منها الدول العربية التي تلعب فيها النخب العسكرية دورا محوريا في الحياة السياسية وفي صنع القرار ورسم ملامح النظام السياسي ككل، سوف نحاول من خلال هذه الدراسة التطرق الى هذا الموضوع وذلك انطلاقا من إشكالية أساسية مفادها:

في ظل المكانة الإستراتيجية للنخب العسكرية في الحياة السياسية كيف تؤثر وتساهم هذه النخب في عملية صناعة القرار في الجزائر؟

وكإجابات مؤقتة للإشكالية وضعنا الفرضيات التالية:

1. كلما تراجعت فاعلية النخب السياسية كلما أدى ذلك الى تعظيم دور النخب العسكرية وتدخلها في الحياة السياسية.

2. إذا كان العسكري هو المتحكم في شكل النظام السياسي فإن ذلك سيؤدي إلى صراع بين النخب العسكرية والنخب المثقفة الأخرى.

و للتأكد من صحة الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة اتبعنا الخطة التالية في الدراسة:

أولا: إطار إيتيمولوجي ونظري لدراسة النخب العسكرية.

1. تعريف النخبة وأنواع النخب.
2. تعريف النخب العسكرية.
3. الأطر النظرية للنخب العسكرية.

ثانيا: واقع النخب العسكرية في الدول العربية.

1. أداء النخب العسكرية في الحياة السياسية للدول العربية.
2. أداء النخب العسكرية في ظل الثورات العربية.

ثالثا: مكانة ودور النخب العسكرية في صنع القرار في الجزائر 1962-2014.

1. بنية وخصائص النخب العسكرية في الجزائر.
2. أنماط وأشكال تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر.
3. انعكاسات تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية.

أولا: إطار إيتيمولوجي و نظري لدراسة النخب العسكرية.

خصص هذا المحور أساسا لتقديم فهم مبسط للنخب عموما والنخب العسكرية بصفة خاصة وهذا على النحو التالي:

1. تعريف النخبة وأنواع النخب:

عند البحث عن اشتقاقات كلمة النخبة في القواميس العربية نجد: انتخب الشيء: اختاره، والنخبة: ما اختاره منه، ونخبة القوم ونخبتهم: خيارهم. قال الأصمعي: يقال هم نخبة القوم، بضم النون وفتح الخاء. قال أبو منصور وغيره: يقال نخبة، إسكان الخاء، واللغة الجيدة ما اختاره الأصمعي، ويقال: جاء في نخب أصحابه، أي في خيارهم.

وإذا نظرنا في القاموس المحيط فسنجد: نخب ينخب نخبا: أخذ نخبة الشيء، أي المختار منه- الصيد: نزع قلبه- بالحرب فلانا: جبنته وأضعفته نخبتهم رؤية الأسلحة الحديثة عند العدو.

كما تشير دراسات أخرى إلى أن مفهوم النخبة استعمل ابتداء من القرن الثاني عشر وتحولت حمولته إلى المعاني التالية مع القرن الرابع عشر: حيث أصبح يعني "المنتخب- Elu" أو "المختار- Le choisi" و"الشهير أو المعروف- Eminent" أو "المميز-Le distingue"، وهي صفة للشيء أو للشخص المميز ضمن مجموعة من الأشياء أو الأشخاص.

وتأسيسا على ذلك يتم أحيانا الحديث عن "نخبة الجيش" و"نخبة المجتمع"... الخ. وسواء استعمل بشكل مفرد أو جمع فهو يعني ما هو ضد الكتلة أو الجماهير أي الأغلبية التي تتواجد في المراكز التحتية من التراتبية الاجتماعية، وظهرت مجموعة من الطروحات السياسية والفكرية تعارض بين الجماهير والنخب، وضمن هذا المنحي يمكن إدراج الفكر السياسي لكل من "أدموند بورك" و"جاك مولي ديبو" و"جوزيف ديميستر" و"لويس بونالد", و"توكفيل"، ويتساءل هؤلاء عن نتائج عودة الكتل إلى الساحة التاريخية والأخطار التي يمكن أن تحملها هذه العودة على السياسة والمعرفة وفي رأيهم أن الزعماء الذين يمثلون أقلية في المجتمع هم القادرون وحدهم علي ضمان الحريات في مواجهة النزعة المساواتية الإطلاقية التي تتدافع الكتل بوعي أو بدون وعي من أجل إقرارها[1].

ومصطلح النخبة هو فرنسي من أصل لاتيني يشتمل معناه الحرفي على عدة مفاهيم منها: الأقلية المنتقاة ،أفضل جزء في الشيء، الطبقة العليا، وقد استعمل في القرن السابع عشر لوصف سلع ذات مزايا معينة وكذا للإشارة إلى فئات متميزة كالنبلاء والعسكريين.

ونظرا لاستخدامه خلال قرون طويلة وفي أطر وبيئات حضارية وثقافية مختلفة فقد اتسم مفهوم النخبة بالاختلاف في الوصول إلى تحديد دقيق له وهذا ما يلاحظ مثلا في كتابات "موسكا" و"باريتو" و"ماركس" و"ميشيل" وأنصار التعددية، وتبدو أهمية التفرقة بين كل من الألفاظ والمعاني في أن المصطلحات ليست مترادفة وإنما لكل منها معنى محدد يختلف عن الآخر، من أمثلة ذلك: الطبقة الحاكمة، الأرستقراطية، الألويغاركية، الطبقة السياسية.[2]

مصطلح النخبة لم يستخدم على نطاق واسع في الكتابات السياسية والاجتماعية إلا بعد عام 1930، وذلك عبر نظرية النخبة لعالم الاقتصاد والاجتماع الإيطالي "باريتو"، الذي يعرف النخبة على أنها: "شريحة متميزة تمارس السلطة السياسية مباشرة أو تؤثر بقوة ولو سرا في ممارستها ويعتري هذه الأقلية من آن لآخر تغيير في تركيبها يؤدي إلى تكريس أفراد جدد من طبقات دنيا، أو دمج فئات اجتماعية بها، أو الاستعاضة عنها تملما بتعيين نخبة مضادة كما في الثورات.

- أنواع النخبة أو الصفوة:

لابد أن نفرق بين أنواع من النخب حيث تدعى النخبة التي تمارس نفوذا في أي مجموعة بنخبة المجموعة (النخبة السياسية، النخبة الدينية، النخبة الاجتماعية، النخبة الثقافية....)، ومنها:

أ. النخبة السياسية: وتتمثل في السلطة الحاكمة التي بيدها مقاليد الحكم، وتعتبر نظرية النخبة السياسية من أهم موضوعات علم الاجتماع السياسي، ولأن الشواهد التاريخية وواقع المجتمعات السابقة والمعاصرة، تتميز بوجود أقلية حاكمة، محتكرة لأهم المناصب السياسية والاجتماعية، وبيدها مقاليد الأمور، وأغلبية محكومة منقادة وليس لها صلة بصنع القرار السياسي بشكل عام.

ب. النخبة الدينية: المتمثلة إسلاميا في العلماء والمراجع، ومسيحيا: في رجال الكنيسة، ولها سلطة على قلوب الناس بدرجة تدينهم، وعلى هذا فالشعوب الإسلامية تدين بالولاء الأكبر لقياداتها الإسلامية. واستخدم هذا المصطلح من قبل مجموعات دينية كثيرة داخل المجتمعات الإنسانية.

جـ النخبة الاجتماعية: غالبا يقصد به الطبقة العليا من المجتمع ذات الاهتمام الاجتماعي الأعلى في مجتمعهم. والنخبة الاجتماعية هم قادة الرأي العام والمؤثرين فيه ويشكلون اتجاهات الرآي العام وتوجهات المجتمع.

د. النخبة الثقافية : وتمثل المفكرين والعلماء في مختلف المجالات، والنشطاء السياسيين.

2. تعريف النخب العسكرية:

لقد أعطي اهتمام كبير للنخب العسكرية تاريخيا نظرا للدور المهم الذي يلعبه العسكريون في تشكيل المجتمعات وفي توجيه الحياة السياسية، ومن ابرز المفكرين الذين تطرقوا الى تعريف للنخب العسكرية "بوتومور- Bottomore" الذي يرى انها: "ذات طابع عملي اي انها تتكون من القوات العسكرية والجيش بصفة عامة ولها تأثير كبير في الحياة السياسية وتلعب دورا مؤثرا في اتخاذ وصنع القرار وخاصة في الدول الدكتاتورية وغير الديمقراطية".[3]

3. الاطر النظرية للنخب العسكرية:

تعددت المداس الفكرية التي تطرقت الى نظريات النخبة لكن القليل منها الذي تحدث عن النخب العسكرية بالتخصيص ويمكن احصاء ثلاثة مدارس او اتجاهات نظرية تناولت النخب العسكرية هي:[4]

- **الإتجاه السيكولوجي** الذي يقوده باريتو.
- **الإتجاه النظامي** ومن ابرز رواده رايت ميلز.
- **الإتجاه التنظيمي** من منظريه موسكا.

وتتفق هذه الاتجاهات على ان النخبة العسكرية تتمتع بالتنظيم الدقيق وامتلاك القوة على غرار امتلاك الأسلحة والمعدات العسكرية الموضوعة في تصرفه وفقا للقوانين إضافة إلى توفر المال اللازم لتأمين التسلح ولتحقيق الأمن، هذا وتتميز النخب العسكرية بمايلي:

- النخبة العسكرية تقوم بواسطة التدريب والتثقيف.

- النخبة العسكرية تتسم بالتقدم التقني والتنظيمي.

- تشتمل النخبة العسكرية على أكثر من طبقة اجتماعية واحدة من قمة الرتب العليا إلى قاعدة الجنود يمثل انعكاسا لواقع المجتمع بكل ما فيه من فئات وطبقات وشرائح مختلفة.

- تعتبر المؤسسة العسكرية التي تضم النخب العسكرية هي الإدارة الاكثر تنظيما وانضباطا وجاهزية بحكم موقعها الرئيسي في الهيكلة التنظيمية[5].

- التدرج الهرمي: حيث أنها نسق اجتماعي متدرج بدقة، يتمثل هذا التدرج فيما يعرف بالتسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات والوسائل الرسمية وغير الرسمية لتحقيق الانظباط والفاعلية للمؤسسة العسكرية ككل[6].

ثانيا: واقع النخب العسكرية في الدول العربية.

تتشابه الدول العربية في مسألة العلاقات المتشابكة والمعقدة بين النخب السياسية والنخب العسكرية، إذ عرفت أغلب الانظمة السياسية العربية منذ الاستقلال وجود ادوار للنخب العسكرية في العملية السياسية:

1. أداء النخب العسكرية في الحياة السياسية للدول العربية.

عرفت النظم العربية أشكال عدة لمساهمة النخب العسكرية في الحياة السياسية، ففكرة نخبة عسكرية محايدة هو فقط مفهوم دستوري أكثر منها "حقيقة سياسية واقعة"، وعلى الرغم من أن القيادات العسكرية لم تحل مباشرة محل الرؤساء في عدد من الدول العربية إلا أن لها مصالحها التي تضغط من أجل مراعاتها[7] وتتمثل الوسائل التي استخدمتها النخب العسكرية في الاستخدام المباشر للقوة المسلحة أو التهديد باستخدامها ضد النظام المدني القائم فيما يعرف بالانقلابات العسكرية، إضافة إلى التدخل في الشأن العام بصور شتى تراوحت ما بين ممارسة الضغوط على النخب السياسية الحاكمة وتقرير السياسات والتوجهات وتغيير هياكل الدولة.... وعليه فإن ما يميز دور النخب العسكرية في الحياة السياسية في الدول العربية هو ظاهرتين أساسيتين: الانقلابات العسكرية وكذا تدخل الجيش في السياسة أو ما يسمى بالعسكريتارية (الظاهرة العسكرية):

أ.الانقلابات العسكرية في الدول العربية:

عرفت الدول العربية ظاهرة الانقلابات العسكرية بعيد الاستقلال حيث استهلها العراق بانقلاب "بكر صدقي" في عام 1936، ومن بعده اليمن في عام 1948 عبر محاولة "عبد الله الوزير"، ثم سوريا عام 1949 مع "حسني الزعيم"، "سامي الحناوي" و"أديب الشيشكلي" على التوالي، وفي مصر قام "الضباط الأحرار" بانقلاب عام 1952. ليبلغ إجمالي الانقلابات العسكرية التي شهدتها الدول العربية بين عامي 1936 و1970 فقط 41 انقلابا عسكريا[8] سجلت سوريا فيها الرقم القياسي من حيث عدد الانقلابات بتسعة انقلابات، تليها موريتانيا بستة انقلابات، ومن بعدها اليمن بخمسة انقلابات، ثم العراق والسودان اللذان سجلا أربعة انقلابات لكل منهما، يتبعهما لبنان وجزر القمر بثلاثة انقلابات لكل منهما، أما مصر والصومال وليبيا والجزائر فقد شهدت كل منها انقلابا واحدا خلال تلك الفترة.

وقد شكلت تلك الانقلابات العسكرية بمجموعها منعطفات تاريخية هامة في الحياة السياسية لبلدان المنطقة، خصوصا وأن بعضا من رموزها بقي في الحكم حتى مرحلة الثورات العربية[9].

ب. الظاهرة العسكرية/ العسكريتارية (Militarisme):

لدى الحديث عن النخب العسكرية في الدول العربية فإن أول ما يتبادر إلى الأذهان هو تلك الظاهرة العسكرية التي بدت من أبرز الظواهر في العالم العربي فغياب حدوث الانقلابات العسكرية لم يرافقه تراجع في سيطرة النخب العسكرية على زمام الحكم في معظم الدول العربية، حيث يتربع على

السلطة عسكريون أفرزتهم المؤسسة العسكرية نفسها أو أغدقت عليهم بالتراضي رتبا عسكرية رفيعة، بالإضافة إلى الجمع بين منصب الرئاسة والقيادة العليا للقوات المسلحة؛ وحتى في الأنظمة الملكية التقليدية يتبوأ الملك أو أمير البلاد منصب القائد العام للقوات المسلحة أيضا.

وعلى هذا الأساس تبدو النظم العربية محكومة بنوعين من الملكية مهما تنوعت التسميات: الملكية التقليدية للأسر الحاكمة والملكية العسكرية للأنظمة التي تطلق على نفسها غالبا لقب جمهورية. ذلك أن النخب العسكرية التي تنتظم في إطار المؤسسة العسكرية في معظم الدول العربية تمثل العنصر الحاسم في ضمان استمرار الحكم ومهمته الرئيسية هي أمنية داخلية كرديف قوي للأجهزة الأمنية الداخلية الأخرى، لذا تزايدت الحالات التي يتم فيها الاعتماد على النخب العسكرية في مهمات الأمن الداخلي لدرجة أن طبيعة تدريبها واختيار ثكنات الجيش وتمركز تشكيلاته مرهون بالهواجس الأمنية الداخلية وليس لهواجس المخاطر الخارجية مع بعض الاستثناءات في الدول التي لا تزال تحسب حساب المواجهة مع إسرائيل[10].

وهذا خلافا للدور المفترض أن تقوم به أو المنوط بها دستوريا وهو "حماية الدولة من الاعتداء الخارجي والمحافظة على الحدود البرية والمياه الإقليمية والمجال الجوي للدولة". كما تتجه النخب العسكرية أحيانا في حالة فشل أجهزة الأمن المدنية في السيطرة على الأوضاع الأمنية بداخل الدولة"[11].

إن عوامل انتشار الظاهرة العسكرية في الدول العربية لا ينبغي اختزالها في عامل بعينه أو مجموعة محددة من العوامل الأمر الذي يعني أن هذه الظاهرة تستوجب النظر إليها في ضوء العوامل البيئية المحيطة بها بكل ما تتسم به من تداخلات وتعقيدات، غير أن هناك اختلافا حول مدى تأثير كل واحد من هذه العوامل عند محاولة تفسير التدخلات العسكرية. حيث أن "هنتغتون-Huntington" مثلا يقول أن تدخل النخب العسكرية لا يحدث لأنها بطبيعتها تميل إلى هذا التدخل ولكن لغياب أو ضعف المؤسسات ذات الفاعلية في المجتمع.

هذا الأمر الذي أكده "ميلود شنوفي" -البروفيسور في العلاقات الدولية بمعهد القوات الكندية بأوتاوا- حين عزا الدور التدخلي للنخب العسكرية في المنطقة العربية أو ما أسماه "عسكرة السياسة وتسييس العسكر" إلى ضعف الطبقة السياسية والعالم العربي عموما، مضيفا إلى ذلك أن الكفاح من أجل الاستقلال أضفى نوعا من الشرعية لهذه النخب العسكرية التي تعتبر نفسها محررة لهذه البلدان من الاستعمار. بيد أن بعض الباحثين يرون أن العوامل السياسية هي التي تقرر سلوك القوات المسلحة بغض النظر عن قوتها أو ضعفها، لذا فإن تدخل العسكر من حيث المبدأ حاجة وهي حاجة المجتمعات لقوى إنضباطية تساعدها فيما عجزت هي عنه خصوصا إذا ما ربطنا المجتمعات العربية في هذه الفترة بعميلة التحديث.

والعلاقة ما بين السلطة السياسية والنخب العسكرية في الدول العربية ودول العالم الثالث عموما هي: سلطة سياسية تطلب من النخب العسكرية الولاء لها ونخب عسكرية تنطلق من دورها في حماية الدولة ونظامها.

إن النخب العسكرية في الدول العربية بالإضافة إلى امتلاكهم لأدوات القوة التي يحسنون استخدامها، يؤثرون في توجيه السياسة العامة داخليا وخارجيا من خلال أشكال مختلفة من التدخلات العسكرية التي قد تبدأ بالضغوط الهادفة إلى توجيه القرار السياسي وتنتهي بالاستيلاء المباشر على السلطة السياسية، خاصة في المجتمعات التي تتسم بتشوه تكويناتها الاقتصادية – الاجتماعية وضعف أو عدم فاعلية مؤسساتها المدنية في مقابل المؤسسة العسكرية الأكثر تنظيما وفاعلية[12].

إن الصور المختلفة لتدخل النخبة العسكرية يمكن أن تمثل مقياسا كما يري "س.ي.فاينر"، يشمل ثلاثا من النظم العسكرية يتم تصنيفها حسب قوة سيطرة النخب العسكرية على صنع القرار السياسي ومدى العلنية التي تمارس بها السيطرة:

- **النوع الأول**: ويشمل نظم مدنية تعتمد في بقائها واستمرارها على مساندة القوات المسلحة لها كمصدر للتأييد السياسي ومن أمثلة هذا النوع نذكر المغرب والأردن ويطلق عليها فاينر " Military Supportive Regimes".

- **النوع الثاني**: ويشمل نظم مدنية أيضا ولكن نخبها العسكرية وقواتها المسلحة ذات نزعة انقلابية بمعنى أنها مستعدة للتدخل والإطاحة بالنظام المدني إذا اقتضت مصالحها ذلك خاصة وأن لها تجارب سابقة في التدخل، وكمثال على ذلك الجزائر، ويطلق فاينر على هذا النوع اسم "Intermittently Indirect Military Regimes".

- **النوع الثالث**: يشمل تلك النظم المدنية التي وصلت إلى السلطة بفضل القوة العسكرية التي تساندها وتؤيدها، ويطلق عليها فاينر اسم " Indirect Military Regimes".

- **النوع الرابع**: ويشمل الحكومات العسكرية الخالصة التي تقوم نتيجة استيلاء العسكريين على السلطة من خلال عمل عسكري انقلابي، وسيطرتهم على عملية صنع القرار الحكومي، ومن أمثلتها سوريا من عام (1949 - 1954) والسودان من عام (1958 - 1964) ويطلق عليها فاينر " Proper Military Regimes".[13]

2. أداء النخب العسكرية في ظل الحراك الاجتماعي العربي:

وقفت النخب العسكرية العربية مواقف مختلفة من ثورات الربيع العربي ويمكن أن نميز من حيث أداء النخب العسكرية العربية إزاء الحراك الشعبي العربي بين ثلاثة مواقف وهي:

الموقف الأول: الموقف المحايد وهو الذي بدا مترددا بين الحياد السلبي والحياد الإيجابي وأخيرا المتطور من الامتناع عن نصرة الحاكم إلى الضغط عليه حتى يخرج، وفي هذه الحالة تقع النخب العسكرية التونسية والمصرية.[14]

1- تونس: لعبت النخب العسكرية في تونس دورا مفصليا في إنجاح الثورة حيث التزمت الحياد إبان تحول الحالة الثورية إلى فعل ثوري ولم يتدخل إلا لحفظ الأمن والحيلولة دون انهيار الدولة. وفي اللحظات الأخيرة من عمر النظام تحول موقف الجيش إلى الانحياز للانتفاضة خاصة مع موقف قائد الجيش البري الجنرال "رشيد بن عمار" الذي حاصرت دباباته قصر قرطاج مما أجبر الرئيس "زين العابدين بن علي" على الفرار. واستند هذا الموقف من جانب النخب العسكرية على ركائز شتى أهمها: استياء النخب العسكرية في تونس من سياسة الإضعاف والتهميش المتعرضين له من قبل "بن علي" لمصلحة الأجهزة الأمنية الأخرى التي كان يحتمي بها.

2- مصر: سلكت الأمور مسلكا مشابها لما حدث في تونس إلى حد كبير، وإن اختلفت كثيرا طبيعة النخب العسكرية المصرية وتكوين المؤسسة العسكرية وعلاقتها بالسياسة، خصوصا في ظل اتصال عسكر مصر بالسلطة السياسية منذ ثورة 1952، وكان واضحا للعيان منذ اندلاع الانتفاضة وعقب استدعاء الجيش لملأ الفراغ الذي خلفه انسحاب الشرطة أن النخب العسكرية وضعت مسافة بينها وبين القيادة السياسية، وحرصت على أن تتدخل في لحظة احتدام الأزمة لإقناع الرئيس مبارك بالتنحي لوقف تدهور الأوضاع وبشكل عام كان موقف النخب العسكرية متوازنا طيلة الوقت وإن مال في بعض الأحيان إلى الشارع ومطالبه.[15]

الموقف الثاني: وهو النقيض والمتميز بالاندفاع إلى حماية النظام والدولة في وجه المطالبين بالتغيير، ومثال ذلك النخبة العسكرية السورية.

الموقف الثالث: وهو الذي تميز بانقسام النخب العسكرية بين مؤيد للحركات الشعبية ، وبين المدافع عن الحاكم والمستمر بولائه المطلق له وهو ما مثلته الحالتان الليبية واليمنية.[16]

ويرى بعض الباحثين أن طبيعة النخب العسكرية وتركيبة الجيش العسكري وقوته وطبيعته في هذه المجتمعات هو ما أفرز أدوار مختلفة للمؤسسة العسكرية في الدول التي تعيش الثورات والانتفاضات، ففي تونس ومصر حيث يتصف المجتمع والنخب العسكرية بدرجة عالية من الانسجام الاجتماعي والحرفية أدركت قيادات الجيش أن بقاءها ليس مهددا حتى ولو زال النظام وبالتالي لم تكن لديهم مشكلة في التخلي عن النظام والوقوف مع ثورة الشعب.

أما في الدول العربية التي لم تكن المؤسسة العسكرية فيها محترفة ومهنية وحيث أجهزة الأمن التابعة للحاكم وعائلته فإن الثورات أدت إلى انقسام النخب العسكرية إلى فئتين: فئة من أقرباء

الحاكم ومؤيديه وقفت ضد الثورة أما بقية أفراد النخب العسكرية انضمت إلى المعارضة أو بقيت محايدة كما هو الحال في ليبيا واليمن.

أما في الدول التي تحكمها أقلية طائفية أو عائلية تسيطر على القيادات الهامة في الجيش والأمن كسوريا والبحرين والأردن، فإن المؤسسة العسكرية ظلت حتى الآن على الأقل مواليا للحاكم ضد غالبية المجتمع وتحركاته لأن القناعة لدى هذه النخب العسكرية خاصة المؤسسة العسكرية السورية هي أن سقوط النظام يعني تغيير قيادات هذه المؤسسة.

أما بعض الباحثين فقد أوعزوا سبب اختلاف النخب العسكرية في التعامل مع الثورات إلى علاقاتها مع القوى الدولية الأخرى، وفقا لهؤلاء، لا يمكن فهم موقف النخب العسكرية في مصر وتونس من الانتفاضة دون أخذ البعد الدولي بعين الاعتبار، فمعروف أن للنخب العسكرية المصرية علاقات قوية مع مراكز القرار السياسي والعسكري في الولايات المتحدة خصوصا بحكم المساعدات العسكرية السنوية التي يتلقاها من هذه الدولة والدورات العسكرية التي يذهب لها ضباط الجيش وبالأخص كباره إلى هذا البلد. وهذه الحالة يمكن أن تنطبق على الجيش التونسي بالأخص في علاقاته مع فرنسا.

ثالثا: مكانة ودور النخب العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر 1962-2014.

سنحاول التركيز على المكانة التي تتبوؤها النخب العسكرية في الحياة السياسية في الجزائر ودورها في صناعة القرار من خلال ما يلي:

1. <u>بنية وخصائص النخب العسكرية في الجزائر</u> يمكن حصر الخصائص المرتبطة بالنخب العسكرية الجزائرية في الآتي:

أ. **المشروعية الثورية**: من بين المفارقات التي تنفرد بها النخب العسكرية الجزائرية أنها من حيث النشأة سابقة عن وجود الدولة الجزائرية، يقول "رشيد تلمساني" في هذا الصدد: "الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، بينما من المفروض أن الدولة هي التي تنشئ الجيش"، لذلك كان من المنطقي في ظل نظام سياسي (إلى غاية 1988) قائم على المشروعية التاريخية أن تكون للنخب العسكرية كلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية (اختيار بن بلة سنة 1962، اختيار خليفة بومدين سنة 1979) والقدرة على تنحية هذه القيادات إذا أراد ذلك (انقلاب 19 جوان 1965)، وفي انتظار تحقيق الانتقال الفعلي إلى الشرعية الدستورية فإن الجيش حامل المشروعية الثورية يبقى على استعداد للقيام بمهام استثنائية، قد لا تدخل بالضرورة في نطاق مهامه الدستورية لكنها تنبع من تقدير وفهم قيادته لواقع الأمور وتفسيرها الخاص لحدود دورها في الدولة.[17]

ب. **التركيبة البشرية**: إن النخب العسكرية الجزائرية تكاد تكون فريدة من نوعها فهي ليست على شاكلة النخب العسكرية الإفريقية التي كونتها السلطات الاستعمارية غداة نهاية الاحتلال، كما أنها ليست وطنية تشكلت عقب استرجاع السيادة الوطنية من مجندين وضباط آثروا حياة الجندية، بل هي امتداد لمكونات جيش التحرير الوطني الذي تشكل في أغلبيته من الفلاحين وبعض المناضلين السياسيين الذين لبوا نداء الكفاح.

والقيادة العسكرية تخترقها ثلاثة فئات أساسية:

الفئة الأولى: تعرف بضباط جيش التحرير الوطني؛ وهم المجاهدون الذين واكبوا مسيرة الثورة التحريرية، ومنهم من تحصل على تكوين أثناءها في إحدى الكليات الحربية العربية أو السوفيتية، وقد اختاروا عقب الاستقلال الاستمرار في الحياة العسكرية وشغلوا مراكز هامة في قيادة المؤسسة العسكرية وكان هذا الجيل إلى بداية الثمانينات ممسكا بمراكز القرار في المؤسسة العسكرية وما يعاب على هذه الفئة هو اهتمامها المفرط بالشؤون السياسية و ذلك راجع إلى كونها التحقت بجيش التحرير بهدف تحرير البلاد، لا بهدف امتهان الحياة العسكرية.

الفئة الثانية: تضم ما يسمى بضباط الجيش الفرنسي؛ وهم الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الفرنسية خلال الخمسينيات والتحقوا بالثورة بين 1958 و1961 وقدر عددهم عشية الاستقلال بـ 200 ضابط، دافع وزير الدفاع هواري بومدين عن وجودهم في الجيش خلال مؤتمر الحزب سنة 1964 بحجة افتقاد الجيش لإطارات بمستواهم وأكد أن مهمة هؤلاء الضباط تقنية بالدرجة الأولى، لكن هذه المجموعة بحكم تكوينها الخاص وخلفياتها الثقافية المتميزة تشكل توجها خاصا داخل الجيش.[18]

الفئة الثالثة: يمثلها الجيل الشاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس الجزائرية بعد الاستقلال وهم لم يشاركوا في الثورة بسبب صغر سنهم، وأهم ما يمز هذا الجيل هو أنه لم يعتمد في ترقيته على الشرعية الثورية، وإنما يعتمد على كفاءته المهنية ومدى استيعابه للعلوم العسكرية وتفوقه فيها وهو بعيد إلى حد ما عن الصراعات السياسية[19].

إن هذه المميزات المتباينة للنخب العسكرية لا يمكن أن تنفي عنها صفة الانسجام والوحدة على مستوى صناعة القرار، لاسيما القرارات المصيرية التي يساهم في صناعتها مجموعة كبيرة من الضباط، وصل عددهم إلى 180 ضابطا حين قرروا وقف المسار الانتخابي سنة 1988، وما ينبغي الإشارة إليه هنا بخصوص قيادة المؤسسة العسكرية الجزائرية هو أنها كانت بداية التسعينات مشكلة في أغلبيتها من الضباط السابقين للجيش الفرنسي الذين سمحت لهم سياسيات "الشاذلي بن جديد" بالارتقاء إلى أعلى

هرم القيادة العسكرية واستمرت سيطرة هؤلاء الضباط على قيادة المؤسسة العسكرية طيلة الفترة بين 1992-1999.

جـ المساهمة في التنمية: من المميزات الأساسية للنخب العسكرية الجزائرية مساهمتها الفعالة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد طيلة العقدين الأولين للاستقلال، حيث ساهم أفراد المؤسسة العسكرية بصفة مباشرة في إنجاز المشاريع الاقتصادية، لاسيما تلك المتعلقة بإنجاز البنى التحتية من طرق وجسور وسدود، فالجيش الجزائري وبفضل المجندين في إطار الخدمة الوطنية التي أقرت سنة 1968 ساهم في إنجاز: مشروع السد الأخضر، طريق الوحدة الإفريقية، القرى الاشتراكية، بناء المطارات والمرافق الصحية... ولعل المساهمات الكبيرة للجيش في عمليات تحديث المجتمع تمنحه مزيدا من المشروعية وتجعله قادرا أيضا على أداء مهام أخرى استثنائية ليست من اختصاصاته التقليدية.

د. **الماضي السياسي:** وهو من بين العناصر الأساسية المكونة لاستعداد النخب العسكرية للتدخل في الشأن السياسي، فالنخب العسكرية الجزائرية كانت منذ نشأتها "تعتبر الوظيفة السياسية أصيلة في تكوينها، ومهمة أساسية من مهامها"، وأصبحت بعد الاستقلال المحتكرة لحق تعيين الرئيس أو تنحيته طيلة ثلاثة عقود من الاستقلال.

لذلك ليس من المستبعد أن تتدخل مجددا في الحياة السياسية وتؤثر في مسار التحول السياسي الذي عاشته البلاد في بداية التسعينات من القرن الماضي، لاسيما وأن رئيس الجمهورية الذي قاد الإصلاحات السياسية كان قد وصل إلى الحكم بقرار من القيادة العسكرية سنة 1979، لذلك فإن هذه الأخيرة على استعداد للتدخل إذا ما رأت أنه قد أخل بالاتفاق الذي على أساسه قررت الانسحاب من الساحة السياسية.

وهناك من يرى بأن الماضي السياسي للنخبة العسكرية لا يرتبط فقط بفترة الاستقلال ولا بالممارسات السياسية لجيش التحرير أثناء الثورة، بل إنه يستمد جذوره من إرث الدولة العثمانية التي كان من تقاليدها "فتح الباب أمام النخب العسكرية للتدخل في الشؤون السياسية وممارسة السلطة".

هذه تقريبا معظم الخصائص التي تتميز بها النخب العسكرية الجزائرية والتي ساهمت بشكل أساسي في تشكيل استعداد التدخل لديها وتكوين وعي القيادة العسكرية بضرورة التدخل في الحياة السياسية بأشكال وأوجه مختلفة نحاول في المحور الآتي تحديدها.

2. أنماط وأشكال تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية.

عقب إقرار دستور فبراير 1989 الذي يعد الإطار القانوني والتأسيسي لمسار التحول الديمقراطي عبرت النخب العسكرية عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية، فالجيش الوطني الشعبي يحي في هذه المرحلة من التطور السياسي الإرادة التي عبر عنها المواطنون في 23 فبراير 1989" وجسدت استعدادها

لمتطلبات لمرحلة المقبلة بصدور تعليمة رئيس أركان الجيش رقم 89/51/ق.أ/ج.و.ش بتاريخ 1989/04/04 التي أشارت إلى الإلتزامات الجديدة لمؤسسة الجيش التي تفرض حياد أفرادها إزاء العمل السياسي.

لكن من الواضح أن هذا الحياد لم يصمد عند أول امتحان حقيقي حيث عادت النخب العسكرية ومؤسسة الجيش لتمارس دور الوصاية والتدخل في الشأن السياسي بتوقيف المسار الانتخابي في جانفي 1992 وهو الوضع الذي استمر إلى غاية أفريل 2004 ولكن بصور مختلفة يمكن حصرها في شكلين بارزين:[20]

أ. **استعمال حق الإعتراض أو النقد (Veto)**: هذا النمط من تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية يسود عموما في حالات عدم الاستقرار السياسي، إذ تتحول المؤسسة العسكرية إلى دور المحافظ والحامي للنظام القائم، ويحدث ذلك في حالات اتساع المشاركة السياسية في مجتمع يفتقر إلى المؤسسات الكفيلة باستيعاب الأعداد الهائلة من الجماهير الراغبة في الإنخراط في العمل السياسي.

وتدخل النخب العسكرية بهذه الصفة يكون في حالتين :**الأولى** هي انتصار حزب أو حركة سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية، **والثانية** اتباع السلطة القائمة لسياسات راديكالية أو إذا حاولت السلطة استقطاب جماعات سياسية لا ترغب فيها المؤسسة العسكرية. هذا النمط من التدخل يتم أيضا حين يحدث ما تراه المؤسسة العسكرية فوضى وأزمة خطيرة تهدد البلاد فتتدخل لإعادة الاستقرار وتهيئة الظروف لإقامة حكومة شرعية، لكن الوعود بالعودة إلى الحياة المدنية قد تتحقق وقد تستمر النخب العسكرية في الإحتفاظ بالسلطة، فإما أن ينتهي هذا التدخل بعودة الجيش إلى الثكنات أو بانتقاله إلى نمط آخر هو نمط "الحاكم" ولعل تدخل النخب العسكرية الجزائرية لوقف المسار الإنتخابي في جانفي 1992 يعد تجسيدا واضحا لهذا الشكل من أشكال التدخل.[21]

ب. **اختيار أو تزكية القيادات السياسية:** بما أن النمط الأول لتدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية هو نمط انتقالي، إما أن ينتهي بعودة الجيش إلى الثكنات و استأناف الحياة المدنية في ظل الشرعية، أو استمرار الجيش في التأثير على مسار الأحداث واختيار القيادات. فإن النخب العسكرية في الجزائر قد اختارت الحل الثاني وهو الاستمرار في ممارسة الوصاية من خلال اختيار وتزكية القيادات السياسية للبلاد، وهو الوضع الذي تجسد من خلال فوز "مرشح الجيش" المتمثل في شخص وزير الدفاع ورئيس الدولة بأول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 بدعم وتأييد واضح من النخب العسكرية فهذه الانتخابات حسب "نور الدين زمام" أعطت العسكريين لأول مرة شرعية تمكنهم من قيادة وتسيير المجتمع.

أما "نور الدين بوكروح" أحد المرشحين لتلك الانتخابات فيعتقد أن السلطة قد حلت من خلال هذا الاقتراع مشكلا يستحيل حله وهو "تغطية الذهنية الانكشارية بالثوب الديمقراطي، فالكل كان يعرف بأن الجيش جمهوري، لكن الآن لا يمكن جهل أو نفي أن الجمهورية أصبحت جد عسكرية".

أما انتخابات أفريل 1999 المسبقة التي انتهت بوصول أول شخصية مدنية إلى الحكم في الجزائر، وإن اختلفت عن سابقتها من حيث طبيعة وانتماء الوافد الجديد إلى السلطة فإنها من ناحية أخرى شكلت استمرارية لفلسفة التدخل والوصاية، ففي رأي الباحث "عدي هواري" يعبر تعيين بوتفليقة كمرشح للجيش في انتخابات أفريل 1999 عن رغبة العسكرين في التغيير، فاختيار مدني يعبر عن إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام إذن تدخل الجيش في الحياة السياسية خلال عقد التسعينات وإن اختلفت أشكاله وأنماطه، يبقى معطى أساسي وعامل مؤثر في عملية التحول الديمقراطي، من خلال انعكاساته ونتائجه المختلفة على الواقع[22].

3. انعكاسات تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية.

منذ صدور دستور فبراير 1989 دخلت الجزائر في مرحلة سياسية جديدة ميزها السعي إلى الانتقال من نظام سياسي مبني على الأحادية والمشروعية الثورية إلى آخر قائم على التعددية الحزبية والشرعية الدستورية، وفيما يلي بعض انعكاسات تدخل النخب العسكرية في الحياة السياسية:

أ. **غياب التداول على الحكم**: ما من شك أن الوصاية التي مارستها النخب العسكرية على الطبقة السياسية من خلال التدخل في المسار الانتخابي بالتوقيف تارة وبتزكية ودعم المرشحين تارة أخرى كان لها تأثيرها المباشر على عملية التداول التي تعد أهم مميزات الأنظمة الديمقراطية.

والجزائر خلال العقد الماضي لم تشهد تداولا حقيقيا بقدر ما شهدت تعاقب المسؤولين والرؤساء، دونما المساس بجوهر السلطة الحاكمة التي ظلت واحدة طيلة عقد من الزمن ولم يطرأ عليها تغيير فعلي[23]، وفي هذا الشأن يشير الباحث "إسماعيل قيرة" إلى أن الوضع في الجزائر تنطبق عليه إلى حد ما نظرية "الطوق العازل".

ب. **ضعف المشاركة السياسية**: إن نتيجة أخرى من نتائج العلاقة الشاذة التي جمعت النخب العسكرية بالحقل السياسي طيلة العقد الماضي هي ضعف مستوى المشاركة السياسية، خاصة الدورية منها والمعبر عنها بواسطة الانتخابات حيث عرفت الانتخابات تراجعا واضحا في نسب المشاركة الشعبية.

ج. **ضعف السلطة السياسية**: إن معظم الأدبيات التي اهتمت بدراسة السلطة السياسية في الجزائر خلال التسعينيات تجمع على حقيقة وجود ازدواجية في السلطة السياسية؛ الأولى شكلية أو رسمية تسمى بالسلطة الظاهرة (Pouvoir apparent) والثانية فعلية وغير رسمية تسمى بالسلطة الخفية (Pouvoir Occulte) الأولى تمثلها المؤسسات السياسية المنتخبة أولها رئاسة الجمهورية،

والثانية تجسدها المؤسسة العسكرية[24]، حيث تفوض هذه الأخيرة للأولى تسيير شؤون الحكم لكن مع ضرورة العودة إليها بشأن القضايا المصيرية، وعليه فإن سلطة رئيس الدولة وفق هذا الطرح تبقى رهينة قبول ودعم المؤسسة العسكرية.

د. **استمرار المرحلة الانتقالية**: إن تدخل النخب العسكرية في المسار الانتخابي قد ساهم بشكل أساسي في إطالة عمر المرحلة الانتقالية، فعلى الرغم من أن الجزائر تجاوزت بكل تأكيد مرحلة الأحادية الحزبية وخطت خطوات هامة في سبيل توفير شروط الممارسة الديمقراطية، فإنها بالمقابل لم تحقق الانتقال الفعلي إلى الحياة الديمقراطية القائمة على التعددية واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتداول على السلطة.

والواقع أن عملية إقحام النخب العسكرية في معترك العمل السياسي عملية قد تجد تبريرها في حالة الأنظمة الشمولية أو تلك الأنظمة السائدة في مجتمعات مفتقدة للبنى والهياكل الاجتماعية والسياسية الضرورية لتسير شؤون الحكم، وفي الجزائر وإن كانت تجربة الجيش الجزائري إلى حد ما فريدة في شكلها وزمانها وظروفها فإنه لا مفر من الاعتراف أيضا بأن استمرار الجيش أو قياداته في الاضطلاع بمسؤوليات سياسية لاسيما من خلال التأثير في مسار اختيار القيادة السياسية[25]، يعد سببا رئيسيا في زيادة أمد المرحلة الانتقالية ويزيد من عسر ميلاد التجربة الديمقراطية التي استكملت إطارها القانوني والتأسيسي لكن دون أن تتجسد على الميدان من خلال ممارسة حقيقية قائمة على الاحتكام التام للإرادة الشعبية.

الخاتمة:

من خلال ما سبق فإن دور النخب العسكرية في اختيار القيادات السياسية يعد مؤشرا هاما على درجة التأثير الذي تمارسه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية ويعكس حجم ثقل هذه المؤسسة في النظام السياسي، ومع ذلك فإنه لا يمكن توصيف الحالة الجزائرية على أنها حالة تسيطر فيها النخب العسكرية والمؤسسة العسكرية وتهيمن على الحياة السياسية بصفة مطلقة إلى الحد الذي يصبح فيه النظام السياسي نظاما عسكريا، ومن جهة أخرى فإن وجود دور سياسي للنخب العسكرية مهما قل أو تعاظم ينفي أيضا صفة الطابع الجمهوري عن الدولة ويحول دون قيام تجربة ديمقراطية حقيقية.

إن الوضع السياسي في الجزائر اليوم لا يمكن وصفه إلا بالانتقالي الذي يفصل بين مرحلة سياسية قائمة على شرعية مستمدة من النخب العسكرية والمؤسسة العسكرية الممثلة للمشروعية التاريخية إلى مرحلة جديدة قائمة على الشرعية الدستورية القائمة على السيادة الشعبية، وقد تكون هذه المرحلة الانتقالية طويلة نسبيا لكنها ليست وضعا مستقرا يمكن أن نصنف على أساسه النظام السياسي الجزائري بصورة قطعية في هذا النموذج أو ذاك، خصوصا في ظل التوجهات الجديدة

للنخب العسكرية التي أضحت تواجه تحديات كبرى منذ سنة 2000 تمثلت أساسا في مسار الإحترافية والتحديث، سياسة التقارب والتعاون مع الحلف الأطلسي، وصعود جيل جديد من القيادات العسكرية أكثر ميلا إلى المهنية والإحتراف، كلها تحديات تساهم في رسم أطر جديدة لعلاقة النخب العسكرية بالمجال السياسي، زيادة على أن رغبة السلطة السياسية في تجاوز هذه المرحلة ووضع حد لتدخل هذه المؤسسة في الحياة السياسية يعد في الوقت الراهن المعطى الأساسي الذي سيحدد مستقبلا دور ومكانة النخب العسكرية في النظام السياسي الجزائري.

الهوامش:

---

1 -Martin N. Marger, **Elites And Masses: An Introduction To Political Sociology**, New York: D.Van Nastrand Company, 1981 , pp. 78.

2 - جورج لينشوفسكي، **الصفوة السياسية في الشرق الأوسط**، ترجمة د. عادل مختار الهواري، القاهرة: دار الموقف العربي، 1987، ص 24.

3 - مجدي حماد، **العسكريون العرب وقضية الوحدة**، بيروت: مركز الدراسات الوحدة العربية، 1987، ص 25.

4 Herbert Spencer , **The Principles of sociology**, U.S.A: GreenWood Press Publishers,1975,p495.

5 - أحمد ولد داده وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي** ، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002، ص ص 74-75.

6 - ابراهيم خضر، **المجتمع والجيش**، القاهرة: دار المعارف، 1985، ص 82.

7 - علي الدين هلال، نفين مسعد، النظم السياسية العربية: قضايا الاستمرار والتغيير، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ص 144.

8 - بشير عبد الفتاح، **الأدوار المتغيرة للجيوش في مرحلة الثورات العربية**: http://www.siyassa.org.eg/

9 - نبيل خليل، **ملف الإنقلابات في الدول العربية المعاصرة:** http://www.nabilkhalil.org/putches007.html

10- منذر سليمان وآخرون، **وجهة نظر حول الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**. في كتاب: أحمد ولد داده وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي ، ط1. بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2002. ص 85.

11- Jean François Daguzan, **Le Dernier Rempart?**, Paris : Editions Publisud, 1998, p24.

12- محسن خصروف، **الظاهرة العسكرية في الوطن العربي**: http://www.felixnews.com/news-1087.html

13 - فتحي سيد فرج، **الحكومات العسكرية في العالم العربي**:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=169709

14- مهند مبيضين، **الجيوش العربية والثورات**:

http://www.addustour.com/PrintTopic.aspx?ac=%5COpinionAndNotes%5C2012%5C02%5COpinionAndNotes_issue1589_day23_id394341.htm

15 - هاشم نعمة، **القوى الاجتماعية الفاعلة في الانتفاضات الشعبية في البلدان العربية**:

http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=298303

16 - كمال بوشامة، **جبهة التحرير الوطني والسلطة (الجزائر1962-1992)** ، بيروت: دار الفرابي، سنة 2001، ص 61.

17 مسلم بابا عربي، **المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر**: https://www.politics-dz.com/threads/almss-alyskri-umsar-altxhul-aldimqrati-fi-algzar.2846/

18 نفس المرجع

19 - نور الدين زمام ،**القوى السياسية والتنمية دراسة في سوسيولوجية العالم الثالث**، الجزائر: دار الكتاب العربي،2003، ص279.

20 - نور الدين بوكروح، **الجزائر بين السيء والأوسوأ: بحث في الأزمة الجزائرية**، الجزائر: دار القصبة، 2000، ص88.

21 مسلم بابا عربي، المرجع السابق.

22 - نور الدين بوكروح، المرجع السابق، ص 90.

23 - إلياس بوكراع، **العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر**، مجلة الجيش، العدد 461، ديسمبر 2001، ص ص 31-35.

24- Khaled Nezzar Et Mohamed Maarfia, **Un Procès Pour La Vérité, L'armée Algérienne Face A La Désinformation**, Alger: ANEP, 2002, P25.

25- رياض الصيداوي، **صراعات النخب السياسية والعسكرية (الحلقة03)**، رسالة الأطلس، العدد 295، الإثنين 29 ماي 2000، ص.11.